

٢٠٣/٤٨ - تقديم المساعدة لتعمير وتنمية  
السلفادور

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ  
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها  
١٥٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم  
المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور<sup>(٧٧)</sup>، والتقرير اللاحق  
للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في  
السلفادور<sup>(٧٨)</sup>،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات  
المضطلع بها نتيجة للتوقيع، في ١٦ كانون الثاني/يناير  
١٩٩٢ في مكسيكو، على اتفاق تشابولتيك<sup>(٧٩)</sup> بين حكومة  
السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني الذي  
أنهى الصراع المسلح في السلفادور عن طريق عملية  
جرت تحت رعاية الأمين العام،

وإذ تدرك أن السلفادور تجتاز مرحلة انتقالية  
حرجة وأن من شأن التعاون الدولي أن يسهم في تخطي  
الصعوبات التي تعترض سبيل الوفاء التام بالالتزامات  
المضطلع بها بموجب اتفاق تشابولتيك،

وإذ تلاحظ أيضا أنه على الرغم من الجهود  
المبذولة على الصعيد الوطني، والدعم المقدم من المجتمع  
الدولي في تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تتضمنها  
خطة التعمير الوطني، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية،  
فقد تأثر العمل في بعض هذه البرامج بجملة أمور منها  
قلة توافر الموارد المالية،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ولحكومات  
اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي يتألف منها  
فريق أصدقاء الأمين العام، ولحكومة الولايات المتحدة  
الأمريكية وسائر الحكومات التي تهتم بالمساهمة في  
دعم عملية السلم في السلفادور؛

٢ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، وبصفة  
خاصة الجهات المتعاونة، وللوكالات المتخصصة للأمم  
المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية  
الأخرى، لما قدمته من مساعدة تقنية ومالية إلى  
السلفادور لتكملة الجهود المبذولة في سبيل دعم  
السلم؛

وإذ تعي الحاجة إلى زيادة الجهد والالتزام من  
جانب المجتمع الدولي لمساعدة أنغولا في إنعاش  
اقتصادها،

وإذ تدرك أن حكومة أنغولا لم تتمكن خلال عام  
١٩٩٢، بسبب الحالة السائدة في البلد، من تنظيم مؤتمر  
مائدة مستديرة للمانحين حسبما كان مزمعا،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٨٠)</sup>؛

٢ - تطلب إلى جميع الأطراف بذل قصارى جهدها  
لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقات السلم لأنغولا  
من أجل إحلال السلم والاستقرار في أنغولا، ومن ثم  
تهيئة الظروف التي تؤدي إلى الإنعاش الاقتصادي؛

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول ومنظمات  
الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى لما قدمته من  
مساعدة إنسانية طارئة إلى أنغولا عن طريق برنامج  
الإغاثة الخاص لأنغولا، وتناشدها تقديم مساهمات  
متواصلة وسخية من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة؛

٤ - تكرر مناشدتها للمجتمع الدولي أن يواصل  
تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية اللازمة للإنعاش  
الاقتصادي لأنغولا؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع  
المجتمع الدولي، تعبئة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم  
المتحدة لضمان مستوى مناسب من المساعدة  
الاقتصادية لأنغولا؛

٦ - ترحب بقرار حكومة أنغولا تنظيم مؤتمر مائدة  
مستديرة للمانحين في عام ١٩٩٤ من أجل إنعاش أنغولا  
وتعميرها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة البرتغال والبلدان  
المهتمة الأخرى؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا  
إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا  
القرار؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت  
لدورتها الخمسين البند المعنون "تقديم المساعدة الدولية  
من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا".

الجلسة العامة ٨٦  
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(١٠٠)</sup> الذي يتضمن موجزا للجهود الإنسانية التي يضطلع بها المجتمع الدولي في كرواتيا في إطار نداءات الأمم المتحدة الموحدة والمشاركة بين الوكالات، واستعراضا للدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في تعمير كرواتيا.

وإذ تحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والموجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء كرواتيا<sup>(١٠١)</sup>.

وإذ تلاحظ الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة كرواتيا لحل مشاكل إعادة بناء الهياكل الأساسية الوطنية في مرحلة ما بعد الحرب، والتي تبذلها في الوقت نفسه لحل المشكلة القائمة المتعلقة باللاجئين والمشردين وضحايا الحرب داخل كرواتيا.

وإذ تسلّم بأهمية ما تبذله الأمم المتحدة في كرواتيا من جهود إنسانية شاملة، ولاسيما اشتراكها في إجراءات محددة تهدف إلى تحويل الإغاثة الإنسانية إلى مشاريع إنمائية طويلة الأجل.

١ - تعيد تأكيد مناشدتها جميع الدول، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، أن تقدم التعاون بمختلف أشكاله، والمساعدة الخاصة وغيرها من أشكال المساعدة، لاسيما في أكثر المناطق تضررا، وذلك بغية تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى تلك المناطق؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع حكومة كرواتيا، بإعداد تقدير للاحتياجات المتعلقة بإنعاش كرواتيا وتعميرها وتنميتها، آخذا في الاعتبار ظروف المنطقة، وأن يوجه، إذا لزم الأمر، نداء دوليا لتمويل برنامج للإنعاش والتعمير والتنمية؛

٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦  
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٢٠٥/٤٨ - تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢١٣/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و١٩١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون

٣ - تدرك أن تنفيذ خطة التعمير الوطني وتعزيز المؤسسات الديمقراطية جهدان مكملان لعملية إحلال السلم، يعبران عن الأمان والاحتياجات الجماعية للبلد. حيث أنهما وسيلة لإزالة الأسباب التي نشأت عنها الأزمة ولدعم السلم والديمقراطية والتنمية البشرية؛

٤ - تطلب إلى الموقعين على اتفاق تشابولتيك التعجيل بتنفيذ ما تبقى من الالتزامات المضطلع بها بموجب الاتفاق، بغية ضمان إقرار السلم على الوجه التام في البلد، ومن ثم تشجيع المجتمع الدولي على تخصيص موارد مالية أكبر للمشاريع ذات الأولوية الخاصة بالتعمير والتنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية في السلفادور؛

٥ - تطلب إلى حكومة السلفادور دراسة إمكانية زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعنى باحتياجات السكان في المناطق المتأثرة بالصراع في تنفيذ مشاريع خطة التعمير الوطني في تلك المناطق، بغية زيادة استدامة تلك المشاريع وتيسير زيادة مشاركة المجتمع المدني في القرارات التي تمس مستقبله؛

٦ - تؤكد أهمية المساعدة التقنية والمالية الخارجية في الجهود التكميلية في سبيل توطيد السلم؛

٧ - تطلب مرة أخرى إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة وأن يبذل كل جهد ممكن لتعبئة الموارد المادية والمالية، بما يفي بالاحتياجات المطلوبة للاضطلاع بالبرامج ذات الأولوية في السلفادور؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٢٠٤/٤٨ - التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٦٦/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،